OECD *Multilingual Summaries*

The OECD Innovation Strategy:
Getting a Head Start on Tomorrow

Summary in Arabic

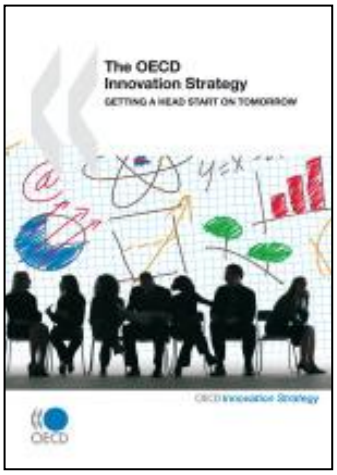

استراتيجية الابتكار لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي:
استشراف الغد ببداية مبكرة

موجز مترجم باللغة العربية

- توخياً للتعافي من الأزمة الاقتصادية والتحرك نحو مسار للنمو يتسم بمزيد من الاستدامة، ثمة حاجة ملحة إلى مصادر جديدة للنمو.
- يشكل الابتكار – الذي ينطوي على كل من استحداث المنتجات والعمليات والطرائق وتوزيعها – جزءا حاسما من الحل، مشكلا الأساس الذي تقوم عليه الصناعات والأعمال التجارية والوظائف الجديدة .والنمو الموجه بالابتكار يمكنه أيضا أن ييسر على الحكومات التصدي للتحديات الاجتماعية والعالمية الملحة، بما فيها تغير المناخ .
- تبين أعمال المنظمة أن عدداً قليلاً من العناصر يحتاج إلى تركيز أكبر على ساحة الابتكار المعقدة السائدة اليوم، في إطار نهج واسع النطاق لتعزيز الابتكار.
- يتوقف نجاح السياسة العامة على تحسين أداء النظام برمته، وتتوقف الأولوية الممنوحة لمختلف العناصر على طبيعة نظام الابتكار في كل بلد وحالته، حيث إن "ما يناسب البعض لا يلائم الجميع".

OECD

الابتكار يدفع النمو ويساعد على التصدي للتحديات الاجتماعية

شهدت السنتان الماضيتان انخفاضا في نمو النواتج الممكنة، وزيادة في البطالة، وارتفاعا شديدا في الدين العام. وتوخياً للتعافي من الأزمة الاقتصادية والتحرك نحو مسار للنمو يتسم بمزيد من الاستدامة، ثمة حاجة ملحة إلى مصادر جديدة للنمو.

وفي الوقت نفسه، تقل أهمية بعض مصادر النمو التقليدية. فالسكان في بلدان عديدة أعدادهم ثابتة أو في انخفاض، ويؤدي هذا إلى تقليل دور مساهمة العمالة في النمو الاقتصادي الطويل الأجل. وعلاوة على ذلك، فإن الاستثمارات في رأس المال المادي تقابلها عائدات متدنية، وربما كانت غير كافية لتعزيز النمو على المدى البعيد، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة .وستتزايد الحاجة إلى الابتكار، الذي ينطوي على إدخال منتجات أو عمليات أو طرائق جديدة أو تحسين القائم منها بشدة، لدفع النمو والتوظيف، وتحسين المستويات المعيشية. وهذا صحيح كذلك فيما يتعلق بالاقتصادات الناشئة التي ترى في الابتكار أسلوبا لتحسين الكفاءة وتنويع اقتصادها والتحرك نحو المزيد من الأنشطة التي تضيف قيمة مرتفعة.

والابتكار محرك مهم بالفعل للنمو في بعض البلدان. فالشركات في عدة بلدان أعضاء في المنظمة تستثمر الآن في الأصول غير المادية، مثل البحث والتنمية، والبرمجيات، وقواعد البيانات، والمهارات، بنفس قدر استثمارها في رأس المال المادي، مثل المعدات أو الهياكل. ويرتبط الكثير من نمو الإنتاجية المتعددة العوامل بالابتكار والتحسينات في الكفاءة. وتشير التقديرات الأولية إلى أن نمو الاستثمارات في الأصول غير المادية والإنتاجية المتعددة العوامل في السويد، وفنلندا، والنمسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة مجتمعة استحوذ على ما بين ثلثي وثلاثة أرباع إنتاجية العمالة فيما بين عامي 1995 و2006، مما جعل الابتكار الدافع الرئيسي للنمو. كما أن الاختلافات في الإنتاجية المتعددة العوامل هي المسؤولة أيضاً عن جل الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان الناشئة. ويوحي هذا بأن الابتكار يشكل أيضا مصدرا رئيسيا لنمو الاقتصادات الناشئة في المستقبل.

ويتزامن هذا التحدي الاقتصادي مع تزايد الضغوط السياسية للوفاء بتحديات اجتماعية مختلفة مثل تغير المناخ، أو الصحة، أو الأمن الغذائي، أو الوصول إلى المياه النظيفة، ومعظمها تحديات عالمية الطابع أو تتطلب إجراءات على الصعيد العالمي. ولا يمكن لأي بلد أن يتصدى لهذه التحديات بمفرده، فهي تستلزم مستوى أفضل من التنسيق بين ما تبذله البلدان من جهود، وذلك عن طريق تدخلات تتصل بكل من جانبي العرض والطلب. والابتكار حيوي لحل هذه المشاكل بطريقة ميسورة وفي الوقت المناسب. ففي غياب الابتكار، سترتفع تكلفة التصدي لتغير المناخ كثيرا، على سبيل المثال. وعلاوة على ذلك، فالنمو المدفوع بالابتكار ييسر على الحكومات إجراء الاستثمارات الضرورية، والقيام بالتدخلات السياساتية للتصدي للتحديات.

يجب إيلاء الأولوية للإجراءات المتعلقة بالابتكار من أجل الخروج من الأزمة

إن الأزمة إنما ساهمت في تأكيد الحاجة إلى الابتكار بوصفه وسيلة لتقديم حلول جديدة. ففي حين أنه لا بد من خفض النفقات، يجب أن تستمر الحكومات في الاستثمار في مصادر النمو المستقبلية كالتعليم، والهياكل الأساسية، والبحوث. ويمكن لتقليص الاستثمارات الحكومية الداعمة للابتكار أن يقدم تخفيفا ماليا على المدى القريب، ولكنه سيدمر أسس النمو على المدى البعيد. فالاستثمار الحكومي في البحوث الأساسية يوفر بصفة خاصة بذور الابتكار في المستقبل، كما فعل في السابق فيما يتعلق بالإنترنت ومشروع الجينوم البشري. وسوف يكون ضروريا أيضا لتعزيز التكنولوجيات المتطورة لتناول تغير المناخ وغيره من التحديات العالمية.

وفي الوقت نفسه، المجال متسع لتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي والابتكار في أداء الخدمات العامة. ويمكن مثلاً أن تساعد الإصلاحات في نظامي التعليم والتدريب وفي مؤسسات البحث الحكومية على زيادة العائدات من الاستثمارات الحكومية في الابتكار. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من الإجراءات السياساتية التي يمكنها المساعدة في تعزيز الابتكار لا تتطلب استثمارات حكومية إضافية أو ضخمة. ويمكن لإدخال إصلاحات هيكلية في مجال السياسات على الظروف الإطارية الداعمة للابتكار، مثل إزالة الحواجز التنظيمية التي تعترض الابتكار وتنظيم المشاريع، بما فيها الأنظمة الإدارية، وكذلك الإصلاحات الضريبية المواتية للنمو، أن تحقق الكثير لتعزيز الابتكار والنمو.

وفي معظم البلدان، يمكن أيضا تعزيز الأسواق لإطلاق الطلب على المنتجات والخدمات المبتكرة التي تلبي الاحتياجات الاجتماعية والعالمية. ويرد تحديد الأسعار المناسبة، وفتح الأسواق أمام المنافسة، واستحداث معايير تحث على الابتكار، ووضع أنظمة ذكية، ضمن النهُج التي تستطيع الحكومات استخدامها لإطلاق الابتكار في مجالات مثل الصحة والبيئة. ويمكن أيضا أن يكون تحسين استخدام الاشتراء الحكومي أمراً فعالاً، وبخاصة عندما تكون الحكومة مستهلكاً كبيراً. وتكون السياسات المتعلقة بجانب الطلب والمصممة تصميما جيدا أقل تكلفة من تدابير الدعم المباشر؛ كما أنها لا توجَّه نحو شركات بعينها، ولكنها تكافئ على الابتكار والكفاءة. غير أن الطلب يرتبط ارتباطا وثيقا بالعرض، والسياسات المتعلقة بجانب العرض ضرورية لتهيئة الظروف أمام الأعمال التجارية لتحقيق الابتكار.

لا بد من أن تعكس السياسات الابتكار كما يحدث اليوم

إذا كان للسياسات الرامية إلى تعزيز الابتكار أن تكون فعالة، فلا بد لها من أن تعكس السبل التي يتحقق بها الابتكار اليوم. ولتحويل الاختراع بنجاح إلى ابتكار، لا بد من توافر نطاق من الأنشطة التكميلية، بما في ذلك إدخال تغييرات تنظيمية، والتدريب على مستوى الشركات، والاختبار، والتسويق، والتصميم. ولا يزال العلم مكوِّنا أساسيا من مكونات الابتكار، حتى لو صار الابتكار يشمل الآن ما هو أكثر من البحث والتنمية. كما أن الابتكار نادرا ما يحدث في عُزلة؛ فهو عملية على درجة عالية من التفاعل وتعدد التخصصات، ويتزايد استلزامها لتعاون عدد متنام ومتنوع من أصحاب المصلحة والمؤسسات والمستخدمين. وعلاوة على ذلك، فظهور جهات فاعلة مهمة وجديدة أضاف المزيد إلى الطابع المعقد لساحة الابتكار الدولية المتعددة الأوجه.

وتشكل هذه التغيرات وغيرها في عملية الابتكار تحدياً لأطر السياسات الوطنية القائمة. ويتعين على السياسة العامة أن تتجاوز السياسات المتعلقة بجانب الطلب التي تركز على البحث والتنمية وتكنولوجيات محددة لكي تشمل نهجا يزيد تركيزه على النظُم، ويراعي العوامل والعناصر الفاعلة الكثيرة التي تؤثر في تحقيق الابتكار. وينبغي ألا يكون الهدف من السياسة العامة هو الابتكار في حد ذاته، وإنما تطبيق الابتكار من أجل تحسين حياة الأفراد والمجتمع ككل. وليست هذه بمهمة سهلة، ولا سيما مع اتساع نطاق السياسات المتعلقة بالابتكار. ويتمثل هدف استراتيجية الابتكار لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في دعم عملية وضع هذه السياسات، اعترافاً بأن "ما يناسب البعض لا يلائم الجميع ". وتقوم الاستراتيجية على خمس أولويات للإجراءات الحكومية، تشكل سوياً نهجاً متسقاً وشاملاً إزاء الابتكار، يمكن أن يساعد على دعم انتعاش قائم على الابتكار وتعزيز دور الابتكار على المدى البعيد.

ينبغي تمكين الناس من الابتكار

إن رأس المال البشري هو أساس الابتكار. ويعتمد تمكين الناس من الابتكار على التعليم المتوسع والملائم فضلا عن تطوير مهارات واسعة النطاق تُكمل التعليم الرسمي. ولا بد من تكييف المناهج والأساليب التربوية لتزويد الطلاب بالقدرة على التعلم وتطبيق مهارات جديدة طوال حياتهم. وفي الوقت نفسه، تتطلب نظم التعليم وتنمية المهارات إصلاحات لضمان كفاءتها وتلبيتها لمتطلبات مجتمع اليوم. ولتحسين جودة المعلم أهمية بالغة في تحسين النواتج؛ ويمكن أن يتضمن هذا الارتقاء بأسلوب الاختيار الأولي للمعلمين، والتقييم المستمر لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين،

والاعتراف بالتعليم الفعال والمكافأة عليه.

وتشكل الجامعات والكليات ومراكز التدريب المهني محاور أساسية لنظام الابتكار، فهي تنتج وتجتذب رأس المال البشري اللازم للابتكار. وتعمل هذه المؤسسات كجسور أساسية بين الجهات الفاعلة – الأعمال التجارية والحكومات والبلدان – في نظم للابتكار تتسم بمزيد من التوسع والانفتاح. ويكمن التحدي الرئيسي المتعلق بالسياسة العامة في الاعتراف بالدور الأساسي الذي تضطلع به الجامعات في عملية الابتكار لا في النظر إليها، كما يحدث في كثير من الحالات، على أنها مجرد جهات مقدمة لمنافع عامة أساسية. ويتطلب هذا تركيزاً أكبر من واضعي السياسات على تأمين الاستقلالية والمنافسة والامتياز وروح الإقدام على تنظيم المشاريع والمرونة داخل الجامعات.

ويشكل منظمو المشاريع عناصر فاعلة بالغة الأهمية في مجال الابتكار، حيث إنهم يساعدون على تحويل الأفكار إلى تطبيقات تجارية. وقد استحوذت الشركات التي يقل عمرها عن خمس سنوات في الولايات المتحدة في عام 2007 على ما يقرب من ثلثي صافي الوظائف الجديدة. ويأتي نجاح تنظيم المشاريع عامة مع الممارسة، ومن هنا جاءت أهمية التجريب والدخول في المشاريع والخروج منها. غير أن جزءاً صغيراً فقط من السكان يتلقون تعليماً يؤهل لتنظيم المشاريع. وينبغي أن تساعد سياسات التعليم والتدريب على تعزيز ثقافة تنظيم المشاريع بغرس المهارات والسلوكيات اللازمة للمشاريع الخلاقة.

وتساهم المواهب المنتهجة للحراك على المستوى الدولي في استحداث المعرفة ونشرها، وبخاصة المعرفة الضمنية. ولتشجيع هذا التداول للمعرفة، ينبغي أن تبني الحكومات طاقة استيعابية، وأن تفتح أسواق العمل أمام الطلاب الأجانب، وأن تكفل عدم إضرار النظام الضريبي بالعمالة الماهرة المنتهجة للحراك. ويمكن للبلدان المرسلة، من جانبها، أن تضع سياسات تهيئ فرصاً للباحثين العاملين في الخارج لكي يعودوا ثانية إلى سوق العمل المحلية. وينبغي أن تتحلى نظم الهجرة المعدَّة لأصحاب المهارات الرفيعة بالكفاءة والشفافية والبساطة، وأن تمكّن من التنقل لمدد قصيرة الأجل أو على أساس دوري. ولا بد من أن تكون السياسات ذات الصلة متسقة مع برنامج الهجرة الأوسع نطاقا، ومع سياسات التنمية والمعونة، بحيث تساهم في الإدارة الفعالة للهجرة.

ويشارك الناس في الابتكار لا عن طريق استحداث التكنولوجيات في أماكن العمل أو نشرها أو تطويعها فحسب، وإنما أيضا بوصفهم مستهلكين. ومن المفترض أن يؤدي كل من نظم السياسات المتعلقة بالمستهلكين وتثقيف المستهلكين إلى تحسين سير العمل في الأسواق بالمساعدة على تزويد المستهلكين بما يجعلهم قادرين على المشاركة بنشاط في عملية الابتكار وبما يمكنهم من القيام باختيارات مستنيرة. ولهذا ميزة إضافية تتمثل في تعزيز المنافسة فيما بين الأعمال التجارية. ومن الضروري ضمان سهولة فهم المعلومات المقدمة إلى المستهلكين ومراعاتها لكيفية معالجة الناس للمعلومات.

يجب إطلاق الأيادي للابتكار في الشركات

إن الشركات ضرورية لترجمة الأفكار الجيدة إلى وظائف وثروات. وللشركات الجديدة والحديثة أهمية بالغة حيث إنها كثيرا ما تستغل الفرص التكنولوجية أو التجارية التي ظلت تتجاهلها الشركات الأكثر استقراراً. ولا غنى عن الدخول إلى الأسواق والخروج منها على حد سواء لاكتساب التجربة التي تؤدي إلى استحداث تكنولوجيات وأسواق جديدة. ويمكن لتبسيط الأنظمة والأعباء الإدارية وخفضها أن يحدا من الحواجز التي تعترض الدخول إلى الأسواق. وينبغي أن تكون العقوبات الواردة في قوانين إشهار الإفلاس أقل تشدداً على منظمي المشاريع وينبغي أن تنص على شروط أكثر ملاءمة لإعادة هيكلة الأعمال التجارية المتعثرة، مع إيلاء المراعاة الواجبة لإدارة المخاطر والحاجة إلى تجنب المخاطر المعنوية.

إن ما بين 20 و40 في المائة من الشركات التي تدخل السوق تفشل في غضون السنتين الأوليين. وتشكل إعادة تخصيص الموارد بمنحها لشركات أكثر كفاءة وابتكاراً مسألة حيوية للابتكار والنمو الاقتصادي. وينبغي أن توفر سياسات سوق العمل المرونة اللازمة لإعادة تخصيص الموارد من الشركات المتعثرة إلى شركات مبتكرة، مع تقديم

الدعم للتعلم مدى الحياة وإعادة تدريب العاملين على المهارات الضرورية للسوق.

وينبغي أن يصبح المناخ الضريبي لمنظمي المشاريع أكثر حياديةً؛ فقد تؤدي أيضا التكاليف المالية والصحية المرتبطة بفقدان منظمي المشاريع المحتملين للتأمين الصحي والاشتراك في الضمان الاجتماعي بوصفهم أرباب عمل إلى إثنائهم عن ترك أعمالهم الحالية. وينبغي، متى أمكن، خفض الحواجز التي تعترض إمكانية تحويل هذه المزايا.

ويشكل نمو الشركات تحديا بالغا في بلدان عديدة. ويمكن للحواجز التنظيمية أن تساعد في ضمان عدم قيام الشركات المرتفعة النمو بإنفاق رأس المال الذي تحتاج إليه لدعم نموها في التغلب على العقبات البيروقراطية. وينبغي إعادة النظر في المتطلبات الإدارية والاجتماعية والضريبية التي تتزايد كلما اتسع حجم الشركة، حيث إنها ترفع تكلفة النمو. ويمكن أيضا أن تساعد السياسات في تعزيز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم القائمة على الابتكار، وذلك مثلاً بدعم تكوين المهارات ذات الصلة.

والوصول إلى الأسواق عقبة رئيسية أمام الابتكار النابع من الأعمال التجارية الذي ينطوي بطبيعة الحال على مخاطر ويتطلب أفقا بعيد المدى. وينبغي إذن إيلاء الأولوية لاستعادة النظام المالي لعافيته. وتشكل أسواق رأس المال الاستثماري التي تعمل بكفاءة وتأمين الأصول المتصلة بالابتكار (مثل الملكية الفكرية) مصدرين رئيسيين لتمويل العديد من المنشآت الناشئة، ولا بد من مواصلة تطويرهما. وينبغي أن تستمر الأسواق المالية في تقديم مساحة كافية للمخاطرة الصحية، والاستثمار الطويل الأجل، وتنظيم المشاريع، فكلها دوافع للابتكار، مع كفالة الضمانات في حالة الإخفاق. وعندما توزَّع الأموال العامة لتيسير الوصول إلى التمويل، ينبغي توجيهها عبر النظم السوقية القائمة، واتباع نهج سوقي واضح.

إنشاء ونشر وتطبيق المعرفة أمور حاسمة

إن إنشاء ونشر وتطبيق المعرفة أمور أساسية لكي تتمكن الشركات والبلدان من الابتكار والانتعاش في ظل اقتصاد عالمي تتزايد فيه المنافسة. ولا يزال العلم في قلب الابتكار، وتتطلب مؤسسات البحث الحكومية في العديد من بلدان المنظمة إصلاحاً لكي تحافظ على امتيازها وتحسن تعاونها مع قطاع الأعمال.

واليوم، تدعم شبكات الاتصالات المرتفعة السرعة الابتكار في كافة جنبات الاقتصاد، تماماً كما حفزت شبكات الكهرباء والنقل الابتكار في الماضي. وينبغي للحكومات أيضا أن تعزز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة شبكات النطاق العريض، كنقطة انطلاق للابتكار، عن طريق دعم الطابع المفتوح والحر واللامركزي والدينامي الذي تتسم به شبكة الإنترنت.

وتتضمن الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى الأجهزة والبرمجيات، المعلومات التي يجري توليدها أو تمويلها من الموارد الحكومية. ويمكن أن يؤدي توفير هذه المعلومات مجاناً أو بتكلفة منخفضة إلى حفز الابتكار وتحسين شفافية الحكومة وكفاءتها. وينبغي تناول العقبات التي تعترض إعادة الاستخدام التجاري وغير التجاري لمعلومات القطاع الخاص، ويشمل ذلك القواعد المقيدة أو غير الواضحة التي تنظم الوصول إلى المعلومات وشروط إعادة استخدامها؛ وعدم وضوح أو اتساق تسعير المعلومات عندما تكون إعادة استخدامها خاضعة لفرض رسوم؛ وتعقُّد إجراءات منح التراخيص واستغراقها مدة طويلة. وبوجه عام، ينبغي أن تظل المعلومات الحكومية مفتوحة بغية القضاء على الترتيبات الحصرية وإتاحة إعادة الاستخدام التجاري وغير التجاري المبتكِر.

وتوفر حقوق الملكية الفكرية حافزاً مهما للاستثمار في الابتكار بتمكين الشركات من استعادة تكاليف استثمارها. وينبغي توفير الحماية الجيدة لهذه الحقوق وإنفاذها على النحو الملائم. فهي تساهم في استحداث الابتكار ولها أهمية في نشر المعرفة وتوليد القيمة. ويمكن لطائفة من آليات التعاون، مثل أسواق أو مجمعات منح التراخيص ومراكز التنسيق، أن تيسر الوصول إلى المعرفة واستخدامها. ولا بد من تصميم نُظم براءات الاختراع بطريقة سليمة لضمان إحلال توازن سليم بين حوافز الابتكار والمنفعة العامة التي تنبع من نشر المعرفة في الأسواق.

وفي اقتصاد يتزايد اعتماده على المعرفة والابتكار، يمكن أن يكون لاستحداث شبكات وأسواق للمعرفة، تعمل بكفاءة تامة، تأثير بالغ على كفاءة جهد الابتكار وفعاليته. وتوجد بعض الممارسات الجيدة، ولكنه يلزم تحقيق توسع ملحوظ. ويمكن للحكومات أولاً أن تدعم إنشاء هيكل أساسي شبكي للمعرفة؛ وثانياً، أن تنفذ تدابير، مثل المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بالوصول إلى بيانات البحوث الممولة تمويلا حكوميا، من أجل تقاسم المعارف والبيانات التي يملكها القطاع العام؛ وثالثاً، أن تعزز إنشاء آليات تعاونية ووكالات وساطة للتشجيع على تبادل المعارف وضمان تحقيق عائد عادل من الاستثمار.

يمكن تطبيق الابتكار للتصدي للتحديات العالمية والاجتماعية

الابتكار وسيلة للتصدي للتحديات العالمية والاجتماعية. ولا بد من التصدي للتحديات العالمية بصورة جماعية بواسطة حلول عالمية وتعاون دولي ثنائي ومتعدد الأطراف. غير أن التحديات العالمية الراهنة تتطلب نُهجاً أكثر تضافراً للتعجيل بتطوير التكنولوجيا ونشرها وجلب المنتجات المبتكرة إلى السوق. وينبغي البحث عن نموذج جديد لحوكمة التعاون المتعدد الأطراف في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار على الصعيد الدولي. ويمكن أن يركز هذا النموذج على تحديد الأولويات، والتمويل والترتيبات المؤسسية، وإجراءات تأمين الوصول إلى المعرفة ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وتحويل الابتكارات الجديدة إلى استخدام واسع النطاق.

وبالنسبة للعديد من هذه التحديات، تحد إخفاقات السوق – بما فيها مجرد غياب السوق – من الاستثمار واستحداث الابتكارات ونشرها. وسيكون تسعير المؤثرات الخارجية البيئية مثل انبعاثات الكربون عاملاً مهماً لإطلاق الابتكار. ويمكن أن توفر السياسات الضريبية أو الأدوات الاقتصادية الأخرى المؤشر الضروري، وأن تعزز بالتالي سوقاً للابتكارات، كما يمكن أن تحقق ذلك إزالة الإعانات المالية الضارة بيئيا. وينبغي أن تتيح السياسات للقطاع الخاص تحديد أكثر الوسائل فعالية للتصدي للمشاكل العالمية عن طريق الابتكار. وستحتاج الحكومات إلى تولي القيادة في المجالات التي تراها الشركات بالغة الخطورة وغير يقينية عن طريق الاستثمار في البحوث العامة وتقديم دعم جيد التصميم للبحوث السابقة للتنافس في القطاع الخاص.

وتواجه البلدان ذات الدخل المنخفض تحديات محددة تعترض جعل الابتكار محرك التنمية الاقتصادية، بما في ذلك سوء الظروف الإطارية وانخفاض رأس المال البشري والاجتماعي. وينبغي أن تركز السياسات في هذه البلدان على تعزيز التحصيل العلمي وتعزيز الظروف الإطارية. ومن الأهمية بمكان تحديث الزراعة عن طريق نهج مكيَّف للظروف المحلية، يقوم في إطاره تنظيم المشاريع، والإنتاجية الزراعية، وإضافة القيمة بدفع عمليتي الحد من الفقر والنمو الأخضر.

ينبغي تحسين كل من حوكمة وقياس سياسات الابتكار

نظراً لتزايد الدور المركزي الذي يؤديه الابتكار في تحقيق نطاق عريض من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، لا بد من توافر نهج شامل للحكومة كلها تجاه سياسات الابتكار. ويتطلب هذا نقط انطلاق مستقرة لتنسيق الأعمال، وتركيزاً على السياسات ذات المنظور المتوسط الأجل والطويل الأجل، وتولّي واضعي السياسات القيادة على أعلى مستوى. ويمكن أن يساعد إشراك أصحاب المصلحة في وضع السياسات على إعداد رؤية مشتركة وجعل السياسات أكثر فعالية في بلوغ الأهداف الاجتماعية. ويستلزم هذا أيضا تماسكا وتكاملات بين كل من المستوى المحلي والإقليمي والوطني والدولي.

والتقييم ضروري لتعزيز فعالية السياسات وكفاءتها من أجل توطيد الابتكار وتحقيق الرعاية الاجتماعية. ولا بد من توافر وسائل تقييم محسنة لاستيعاب التوسع في الابتكار، مع تحسين الاستفادة من نتائج التقييم في عملية وضع السياسات. ويتطلب هذا أيضاً تحسين قياس الابتكار، بما في ذلك نواتجه وتأثيراته.

آفاق المستقبل – تغيير ما تؤكد عليه السياسات لصالح الابتكار

يؤكد المفهوم الواسع للابتكار الذي تعتمده استراتيجية الابتكار لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على ضرورة تحسين التوافق بين مدخلات جانب العرض وجانب الطلب، بما في ذلك دور الأسواق. وعلاوة على ذلك، فلا بد من أن تعكس الإجراءات المتعلقة بالسياسات الطابع المتغير للابتكار. ويستلزم هذا تأكيدا على المجالات التالية:

- المزيد من التركيز الاستراتيجي على دور سياسات الابتكار في تحقيق نمو أكثر قوة ونظافة وعدالة.
- توسيع نطاق السياسات لتعزيز الابتكار بما يتجاوز العلم والتكنولوجيا اعترافاً بالحقيقة التي تفيد بأن الابتكار يستلزم نطاقا عريضا من الاستثمارات في الأصول غير المادية والعناصر الفاعلة.
- وضع سياسات تعليم وتدريب مكيفة مع احتياجات مجتمع اليوم من أجل تمكين الناس في المجتمع كله من أن يكونوا مبتكرين ومن أن يشاركوا في الابتكار ويستفيدوا من نواتجه.
- زيادة اهتمام السياسات بإنشاء الشركات الجديدة ونموها ودورها في استحداث ابتكارات خلاقة ووظائف جديدة.
- الاهتمام الكافي بالدور الأساسي للبحث العلمي في التمكين من الابتكار الجذري وتوفير أسس الابتكار في المستقبل.
- تحسين الآليات لتعزيز نشر المعارف وتطبيقها عن طريق شبكات وأسواق تسير أعمالها بكفاءة.
- الاهتمام بدور الحكومة في استحداث منطلقات جديدة للابتكار، وذلك مثلاً عن طريق إقامة شبكات النطاق العريض المرتفعة السرعة.
- نُهُج جديدة وآليات جديدة للحوكمة من أجل التعاون الدولي في العلم والتكنولوجيا بغية المساعدة في التصدي للتحديات العالمية وتقاسم التكاليف والمخاطر.
- أطر لقياس مفهوم الابتكار الأعرض نطاقا والأكثر ارتباطا بالشبكات وتأثيراته من أجل توجيه عملية وضع السياسات.

ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مستعدة لمساعدة الحكومات والمحافل الدولية على استخدام استراتيجية الابتكار في تصميم نُهجها لإيجاد حلول وطنية وعالمية. وسيكون تنفيذ استراتيجية الابتكار عملية مستمرة ومتطورة، تستفيد من الرصد واستعراض الأقران وتبادل الخبرات والممارسات السياساتية الجيدة.

© منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2010

ليس هذا الموجز ترجمة رسمية من إعداد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

يُسمح باستنساخ هذا الموجز بشرط الإشارة إلى امتلاك المنظمة لحقوق المؤلف وإلى عنوان المنشور الأصلي.

الموجزات المتعددة اللغات هي مقتطفات مترجمة من منشورات المنظمة التي سبق نشرها باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

وهي متاحة بالمجان على موقع المكتبة الإلكترونية: www.oecd.org/bookshop/

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بوحدة الحقوق والترجمة بالمنظمة، إدارة الشؤون العامة والاتصالات على العنوان التالي: rights@oecd.org، أو بإرسال فاكس على الرقم: 30 99 24 45 1(0) 33+

OECD Rights and Translation unit (PAC)
2 rue André-Pascal, 75116
Paris, France

زوروا موقعنا على العنوان التالي: www.oecd.org/rights/